Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

بناء مقياس كيفي لتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التحليل العاملي

" دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية"

Title Building a qualitative measure to predict the failure of SMEs using factor analysis "Field study on a sample of small and medium enterprises in the state of Ghardaia

مصطفى طويطي1Mustpha touaiti، أحمد علماوي2Ahmed Almaoui، عبد اللطيف أولادحيمودة3 ouladhaimouda Abdellatif

1 جامعة غادراية، kaizen1982@ gmail.com

2 جامعة غادراية ، ahmedalmaoui@yahoo.fr

3 جامعة غادراية ، ouladhaimouda@gmail.com

المؤلف المرسل: مصطفى طويطي Mustpha touaiti الإيميل: kaizen1982@ gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-09-22 تاريخ القبول : 2019-09-24

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تصميم مقياس إحصائي يعتمد على مجموعة من المتغيرات الكيفية التي لها القدرة على التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لا سيم وأن في أغالبها لا يمتلك وثائق وسجلات محاسبية موثوقة تمكن من الكشف المبكر عن عدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها في المدى القصير، ومن جهة أخرى فقد أشارات الأبحاث التي أجريت من طرف من Churchill سنة 1952 و Star and Massel سنة 1981 و دراسة Haswell and Holmes سنة 1989 وغيرهم، حيث تم التوصل إلى أن معدلات فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالية، وأنه لم يبق أكثر من ربع المؤسسات على قيد الحياة في السنة الخامسة من إنشائها.

وبغرض تدعيم هذا البحث، فقد تم إجراء دراسة ميدانية إستهدفت عينة من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بالجزائرية للحصول على بيانات تتعلق بالعوامل المؤدية إلى فشلها، إذا أن هذه الوضعية لا تكون نتاج لحظة ولكن تنجم عن تفاعل العديد من العوامل عبر فترات زمنية، والتي تم تحديدها بالإعتماد على منهجية التحليل العاملي بأسلوبيه الإستكشافي في مرحلة تحديد المتغيرات الكيفية والتي تم تحديدها في سبعة عوامل، تم كمرحلة لتأكيد هذه المتغيرات، فقد تم الإعتماد على اسلوب التحليل العاملي التوكيدي .

كلمات مفتاحية : التنبؤ بالفشل، التحليل العاملي، التحليل العاملي التوكيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

Abstract :

This research aims at designing a statistical measure based on a collection of qualitative variables that have the potential to predict the failure of Algerian SMEs. However, most of them do not have reliable accounting documents and records that enable early detection of their inability to meet their commitments in the short term, on the other hand, some researches using by Churchill in 1952, Star and Massel in 1981, Haswell and Holmes study in 1989 and others, pointed out SMEs failure rates were high, and more than a quarter of enterprises remained active in the fifth year of its establishment.

In order to support this research, a field study was conducted targeting a sample of micro, small and medium Algerian enterprises to obtain data related to the factors leading to their failure. So, this situation is not happens instantly, but result from the interaction of many factors over time periods, which were determined by using the exploratory factor methodology in the stage of determining the qualitative variables identified in seven factors. Then, as a stage to confirm these variables, it has been relied upon the method of confirmatory factor analysis.

Key words: Prediction of Failure, Factor Analysis, Confirmatory Factor Analysis, SMEs.

1. مقدمة:

يتسم موضوع فشل المؤسسات الإقتصادية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص بأهمية كبيرة خاصة في ظل التحول إلى إقتصاد السوق وكذا الإنفتاح الاقتصادي وما نجم عنهما من رفع للحواجز لدول العالم هذا على مستوى النظام الخارجي، أما على المستوى الداخلي فالرغبة الكبيرة في تعظيم الأرباح عن طريق توسيع الحصة السوقية كأحد الإستراتيجيات الأساسية التي تفرضها البيئة التنافسية والتي تتجسد في العلاقة الطردية بين العامل الأول المتمثل في المخاطرة و العامل الثاني في تعظيم العائد، لهذا فعملية تحديد وتحليل المخاطر ثم التنبؤ بها قصد إدارتها يعد جوهر العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسة التي يرجى منها تحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على فرص أكبر للربح فإن عدم إدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها بطريقة علمية صحيحة و وفق أسس سليمة قد يؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق حتى الحد الأدنى منها .

كما أن إزدياد الاهتمام بالتعرف على وسائل و أدوات تمكن من الكشف المبكر لإحتمالية تدهور الحالة الصحية للمؤسسة، الأمر الذي جعل من الضروري التنبؤ بها لإمكانية متابعة آثارها و من ثم تلافي الآثار السلبية لها قدر الإمكان، ففي هذا الصدد أدرك الكثير من الباحثين أهمية إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة، وذلك من خلال الخصائص التي تتسم بها الفئة الأولى في السنوات التي تسبق سنة الفشل، والتي لابد أن تميزها بشكل واضح عن المؤسسات غير الفاشلة .

- **إشكالية البحث :** تتمثل إشكالية البحث في محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي الأتي؛

إلى أي مدى يمكن الإعتماد على المحددات الكيفية في التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

وبناءا عليه فإنه يتفرع عن هذه الأشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في الأتي؛

- إلى ما يعود فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

- هل لحجم المؤسسة أثر على حدوث الفشل ؟

- كيف يمكن تطوير مقياس يعتمد على متغيرات نوعية توائم خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و له القدرة على التنبؤ بفشلها ؟

- **أهداف البحث :** يهدف البحث الى محاولة صياغة نموذج كيفي يمكن من التنبؤ بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالإعتماد على منهجية التحليل العاملي بأسلوبيه الإستكشافي في مرحلة تحديد المتغيرات الكيفية والتي تم تحديدها في سبعة عوامل متمثلة في طبيعة الهيكلة المالية، الجوانب الإدارية، الجوانب الفنية، الموارد البشرية، السياسات التسويقية، الدعم و المرافقة والعوامل الخارجية، تم كمرحلة لتأكيد هذه المحددات، فقد تم الإعتماد على اسلوب التحليل العاملي التوكيدي، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الإعتماد على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية غارداية وصل عددها إلى 217 مؤسسة .

- **فرضيات البحث :** تحقيق لأهداف البحث فسيتم إختبار صحة الفرضيات الأساسية المصاغة على النحو الآتية :

- يعود فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى مجموعة من المؤثرات تملها ؛
- يختلف تأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحدوث الفشل بإختلاف حجمها (مصغرة ، صغيرة ومتوسطة) ؛
- يمكن تطوير نموذج يعتمد على متغيرات نوعية توائم خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و له القدرة على التنبؤ بفشلها.

- **منهجية البحث :** للتحقق من فرضيات البحث، ومن تم بلوغ أهدافه بالإجابة على الأسئلة المنبثقة عنها، فقد إعتمدنا على المنهج الوصفي عند تحليل ظاهرة فشل المؤسسة الإقتصادية مع التركيز على فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتعبير كيفي لتوضيح المفاهيم و اهم المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة،

ثم بأسلوب الكمي عند محاولة صياغة نموذج كيفي بالإعتماد على التحليل العاملي لاستكشاف العوامل المحدد لفشل المؤسسة، تم القيام بتوكيدها بإستخدام التحليل العاملي التوكيدي .

2. الإطار النظري لفشل المؤسسة/ الشركة

يتفق مصطلح فشل المؤسسة/ الشركة؛ كتعبير لوضعية المؤسسة التي يقصد به تلك الحالة التي تسير نحوها للتقاعد والتصفية، مع عدد من المرادفات المعروفة في الفكر المحاسبي و المالي المتمثلة في العسر المالي ، التعثر المالي ، الفشل ، الإفلاس كما أنها تتضمن العديد من المضامين يمكن تفسيرها بطرق متعددة وفقا للحالة التي يتم بها أو يظهر بها الموقف الإداري للقرارات .

1.2Beaver تعريف الفشل : إرتبط مصطلح الفشل بالباحث الذي يعد أول من إستخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها ، حيث يقصد بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات[1]، ولما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله ، فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي علها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي و النقدي و التشغيلي .

ويضيف "علي عبد الامير" و "حاكم محسن" إلى أن الفشل في الشركات له مفهومان؛ أحدهما اقتصادي والآخر مالي، إذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل اعتماداً على مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر والذي يتناسب مع المخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة [2].

ويؤكد بريلمان "J.BRILMAN"[3] على أن المؤسسة الفاشلة، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين والإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الإضرابات،...الخ ، و تختلف شدة العجز أو عدم التوازن ، وفق معيارين هما[4]:

- مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية وقدرة القائمين عليها، ووفرة احتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ والأزمات ،ومدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة لها ؛
- مدى قوة العائق المسبب للفشل وكذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة ، أيضا ظهوره المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة ورد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة.

2.2 أصناف الفشل : يمكن التمييز بين الفشل الإقتصادي والفشل المالي وذلك على النحو الآتي[5]:

1.2.2 فشل اقتصادي : في هذه الحالة لا تستطيع الشركات أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم الشركة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها .

2.2.2 فشل مالي : في هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها ، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار(2010)" ***استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية*** " مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 ، ص 12 .

[2] حاكم محسن محمد، علي عبد الامير فليفل(2018) " استخدام دالة Z-score للتنبؤ بإفلاس الشركات " على الرابط : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105842. (2018/06/14)

[3] J.F.Daigne(1986)"dynamique de redressement d'entreprise "éd d'organisation, Paris, P27

[4] *محسن أحمد الخضيري، (*1996*)* الديون المتعثرة :الظاهرة، الأسباب، العلاج" إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص 35

[5] علي شاهين ، جهاد مطر (2011)" نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) –غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، ص 859 .

التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية .

2. 3 مراحل فشل المؤسسة : بما أن المؤسسات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة و إنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى فشلها في حال لم يتم إكتشافها و التخطيط لتجنبها أو حتي التقليل من حدتها، لهذا فإن الحكم على المؤسسة فيما إذا كانت تعمل بصورة جيدة أو تتجه نحو الإفلاس، يعتمد على التنبؤ مسبقا فيما إذا كانت قادرة على الإيفاء بالتزاماتها أم لا، وهنالك خمس مراحل ممكن أن تقود إلى فشل المؤسسة وإفلاسها والتي تتمثل في الحضانة، الاضطراب المالي، الإفلاس المالي، الإفلاس الكلي ثم تأكيد الإفلاس، حيث نعني بالحضانة عندما تكون أموال الشركة تحت التطور، أما الاضطراب المالي فهو عندما تصبح إدارة الشركة مدركة عن حالة المخاطرة المالية، أما الإفلاس المالي فهو عندما تكون الشركة غير قادرة على الحصول على تمويل الضروري للإيفاء بالتزاماتها، في حين أن الإفلاس الكلي يحدث عندما تكون المطلوبات أكثر من الموجودات وفي النهاية فإن تأكيد الإفلاس يحدث عندما تكون هناك خطوات قانونية متخذه لحماية مقرضي الشركة او حدوث السيولة [6] .

2. 4 أهمية التنبؤ بفشل المؤسسات : بالنظر إلى كون فشل المؤسسة مؤشر عن بداية مرحلة وصولها إلى إشهار إفلاسها نتيجة عدم القدرة على دفع إلتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها، فإن التنبؤ به يعتبر أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو/و التمويلية بشكل مناسب وسليم، فضلا عن أن التنبؤ بفشل المؤسسة يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد، ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل، وأخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية متزايدة في مجال الإدارة المالية، لما يترتب على فشل المؤسسات والشركات الكبرى من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة، لما له من أهمية بالغة في بقائها واستمرارها في أداء مهامها[7]، إذ أن ضعف قدرة الشركات والمؤسسات على القيام بالتنبؤات الصحيحة يقود إلى تعثرها ومن ثم إحتمال فشلها، لذا يشكل التنبؤ بالفشل محورا من محاور العمل الإداري للشركات المعاصرة التي تعمل في بيئة أقل ما يقال عنها أنها تتسم بالمخاطرة وبالتغيرات المستمرة، ويؤكد المتخصصين أن التنبؤ بالفشل يحقق العديد من المزايا الإيجابية لمن يعتمد عليه في الوقت المناسب، حيث له أهمية كبيرة لمن لهم علاقة بالمؤسسة أو الشركة (أصحاب المصالح)، والتي تتمثل في النقاط الآتية[8]:

- إدارة المؤسسات : لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والعمل على أسباب معالجتها، وتجنبها في المستقبل؛

- المستثمرون : لتقويم سلامة إستثماراتهم المرغوبة من غير المرغوبة؛

- البنوك : تهتم بالفشل لما يترتب عليه من أثار على مستوى القروض التي منحتها للمؤسسة، أو التي بصدد دراستها لاتخاذ القرار بمنحها، أيضا إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة، توقيت الإنسحاب؛

- الجهات الرسمية (الحكومية) : تجنبا للازمات في القطاع العام و الخاص خاصة نشاطات الشركات التي لها أثار مباشرة على الإقتصاد العام .

لهذا فإن التنبؤ بالفشل يعد بمثابة جهاز الإنذار المبكر للمشاكل التي تعاني منها الشركة أو المؤسسة والتي لابد من تداركها في الوقت المناسب قبل تفاقم أثارها، لا سيم وأن الفشل لا يكون نتاج اللحظة وإنما نتيجة تفاعل العديد من العوامل عبر فترات زمنية .

3 الإطار العملي

[6] حاكم محسن محمد، علي عبد الامير فليفل " مرجع سبق ذكره " .

[7] زهراء صالح الخياط (2014) " أستخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بفشل المصارف : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية في محافظة نينوى للمدة 2007-2009" مجلة تنمية الرافدين، العدد 115، المجلد 36، ص 15.

[8] زهراء صالح الخياط ، مرجع سابق .

يعتمد بناء النموذج الكيفي للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على دقة البيانات المجمعة، لهذا فالإعتماد على معيار عدد العمال، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في جميع المؤسسات الجزائرية التي عدد عمالها المصرح به أقل من أو يساوي 250 عامل[9]، ونظرا لصعوبة جمع البيانات من كافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم إختيار عينة عشوائية من المؤسسات المتواجدة على مستوى ولاية غارداية، وتم تحديد عددها بإستخدام بإحدى الطرق الإحصائية التي تتوائم و الخصائص المعلمية لمجتمع الدراسة ، فبالنظر لعدم معرفة حجم المجتمع بالدقة فقد فرضنا أن نسبة تواجد خصائص المجتمع في العينة المراد حسابها هو(P=0,8) والخطأ المسموح به 5% أي بمستوى الثقة المطلوبة 95% والتي يقابلها Z= 1,96 وللحصول على حجم العينة المعقول لتحقيق الهدف المرجو من البحث تم تطبيق العلاقة التالية :

$$n = \frac{Z^2.P(1-P)}{e^2} \Leftrightarrow n = \frac{(1,96)^2.(0,8)(1-0,8)}{(0,05)^2} \cong 246$$

فقد تم توزيع أداة الإستبانة، أنظر الملحق رقم (01)، على هذا العدد (246 إستبانة) من أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة حيث تم اختيارهم بصورة عشوائية ويرجع هذا إلى عدم وجود قاعدة للبيانات تضم جميع أفراد المجتمع بحيث تسمح بالقيام بتقنيات المعاينة الأخرى ، فقد أسترجع منها 217 إستبانة صحيحة وقابلة للمعالجة الإحصائية أي ما يقابل نسبة 88,2% من إجمالي الإستمارات الموزعة و هذه النسبة تعد جيدة مقارنة مع دراسات مسحية مماثلة ، أما الإستبانات الباقية فقد تم إستبعادها من التحليل إما بسبب عدم احترامها طريقة الإجابة أو لوجود تناقضات فيها أو أننا لم نتمكن من إسترجاعها بعد تسليمها للمستقصي .

1.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة : شملت الإستبانة التي تم إعتمادها خصيصا لجمع المعلومات اللازمة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجموعة من الخصائص الديمغرافية المتعلقة بصاحب المؤسسة، كجنس صاحب المؤسسة أو المشرف عليها، عمره، مستواه التعليمي، عمر المؤسسة والإطار الذي أنشأت به بالإضافة إلى صنفها، حيث جاء تعداد السيدات اللواتي يمتلكن أو يدرن مؤسسات صغيرة و متوسطة متدنية جدا إذ لم يتجاوز نسبة 1,8% مؤسسة أما النسبة المئوية المتممة فقد هيمن عليها رجال الأعمال، ولعل إشكالية العادات والتقاليد التي تتميز بها المنطقة الجغرافية لعينة الدراسة أثر في تسجيل هذه النتيجة، كما تتركز العينة في الفئة العمرية الفتية فوق السن القانونية مما يشير إلى أن هناك مبادرات شبابية لتأسيس وتجسيد لمشاريع خاصة بهم حتى لو كانت ذات رأسمال صغير أو عن طريق المشاركة بين شخصين أو أكثر حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون أو يديرون مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الفئة العمرية من 19 إلى30 سنة بـ 47,46% بينما الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 31 إلى40 سنة فقد بلغت 37,33% أما النسبة المتبقية فكانت للشريحتين من 41 -50 سنة و إلى أكثر منها ، ولعل تمركز الفئة الشابة هو الإهتمام المتزايد للبرامج و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فبالنسبة للمستوى التعليمي للأفراد الذين يمتلكون أو يديرون مؤسسة فكانت للحاصلين على شهادة ثانوي فما أقل بنسبة 70,97% مما يشير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على عمالة ذات مستوى علمي بسيط ، ولعل هذا من بين الأسباب الخفية لفشل العديد من المؤسسات نظرا لإفتقارهم المهارة الفنية والإدارية اللازمة خاصة في فترة الإنشاء ، أما النسبة الباقية فكانت للمستوى الجامعي ، بينما لم نسجل أي حالة بالنسبة لمستوى الدراسات العليا .

كما أن البيانات المتعلقة بتفاصيل طبيعة إنشاء المشاريع كانت معظمها خاصة و بمصادر ذاتية بلغت 48,39% من المؤسسات الإجمالية رغم أن المعوق الذي يؤرق أصحاب المشاريع هو مشكل التمويل، حيث أن هناك إشارات إلى أن ضعف فرص الوصول إلى الموارد المالية من بين الأسباب الرئيسة لعدم رؤية العديد منها

[9] المادة : 05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، ص5.

النور، في حين النسبة المتبقية فقد كانت من خلال مساهمة الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" بـ 37,78% وهي تعتبر أهم هيئة من حيث دعم إنشاء المشاريع لما تتميز به من تسهيلات مقدمة لتحفيز الشباب الباحثين عن فرص لإمتلاك مؤسسة ، بينما الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "ANDI" فقد ساهمت بما نسبته 4,15% أما النسبة الباقية فقد كانت من خلال الهيئات وبرامج الدعم الأخرى كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة وغير ذلك.

وفيما يتعلق بقدم المؤسسة أو سنة التأسيس فتبين من نتائج الدارسة أن المؤسسات العاملة في السوق لأقل من أو تعادل خمسة سنوات بلغت 51,59% ، بينما المؤسسات التي تراوحت فترة نشاطها من ست إلى تسع سنوات فقد بلغت 32,7%، في حين ما نسبته 15,6% بالنسبة للمؤسسات التي يزيد وجودها عن تسع سنوات ، وتعتبر هذه النسب مؤشرا جيد على نجاح العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على البقاء بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد الوطني خاصة خلال العقدين الماضيين.

2.3 خصائص متغيرات الدراسة : اعتمدت الدراسة على سبعة مقاييس في بناء نموذج كيفي للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تتمثلت في مقياس الجوانب الإدارية، الموارد البشرية، الجوانب الفنية، السياسات التسويقية، الهيكلة المالية، الموافقة والدعم، ومقياس المؤثرات الخارجية، تم تكوينها بـ 69 عبارة، وقد تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بالإعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ، والذي بلغ 0.721 بالنسبة لمقياس الجوانب الإدارية، أما بالنسبة لقيمة الثبات المتعلقة بكل من مقياس الموارد البشرية، الجوانب الفنية، السياسات التسويقية، الهيكلة المالية، الموافقة والدعم، ومقياس المؤثرات الخارجية فجاءت 0.666، 0.825، 0.593، 0.799، 0.687، 0.633، على التوالي، و هي أعلى من 0,6 مما يشير إلى ثبات أداة الدراسة، كما تم التعرف على الخصائص الإحصائية للمقاييس بحساب المتوسطات الحسابية و الإنحراف المعياري والوزن النسبي، كما تم حساب معاملات الإرتباط بين المقاييس مع بعضها البعض كمؤشر للصدق التكويني، كما هو مبين في الجدول رقم (02).

جدول 2. الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط لمقاييس فشل المؤسسات الص.و.الم

المحددات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	معاملات الإرتباط						معامل الثبات alpha Cronbach
				الموارد البشرية	الجوانب الفنية	السياسات التسويقية	الهيكلة المالية	الموافقة والدعم	المؤثرات الخارجية	
الجوانب الإدارية	3,073	0,41268	61,47	0.12-	0.065-	0.163	0.093	0.014	0.071	0.721
الموارد البشرية	3,525	0,52107	70,49		0.047	0.057-	0.085	0.022	0.15	0.666
الجوانب الفنية	3,233	0,51143	64,65			0.05	0.075	0.155	0.118	0.825
السياسات التسويقية	3,133	0,37828	62,66				0.035	0.072	0.062-	0.593
الهيكلة المالية	3,425	0,40145	68,50					0.015	0.096-	0.799
الموافقة والدعم	3,277	0,43807	65,53						0.091	0.687
المؤثرات الخارجية	3,2637	0,49329	65,26							0.633

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22، أنظر الملحق 2.

تشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه، إلى تقارب الإحصاءات الوصفية، إذ أن المتوسطات فاقة القيمة المعيارية (3)، كما أن الإنحرافات المعيارية لم تتعدى الواحد الصحيح، مما يعني أن هناك تماثل وتجانس في أراء المجيبين، كما أن معاملات الإرتباط بين محددات فشل المؤسسات جاءت ضعيفة جدا، والتي تراوحت ما بين ±0.014 و ±0.163 ، وهو مؤشر جيد يدل على

عدم التداخل بين المقاييس فيما بينا ولا نطر إلى عملية دمج المقياسين اللذين لهم درجة معامل إرتباط علية.

3. 3 التحليل العاملي الإستكشافي : بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة ضعيفة الإرتباط، وأن كل منها مقيد بقيمة لم تتجاوز"±0.2"، ونظرا لأن قيمة معاملات الإلتواء محصورة ما بين (-1 و +1) وأن معاملات التفلطح محصورة أيضا ما بين (-3 و +3) ؛ أنظر الملحق رقم 02، فإن ذلك مؤشر على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، كما تم إجراء إختبار Kaiser-Meyer-Olkin الذي بلغت قيمته 0.539 والتي تجاوزت عتبة 0.5، مما يعنى أن العينة المختارة مناسبة للتحليل، كما أن ناتج إختبار الكروية لـ Bartlett جاءت دالة إحصائية، كما هو مبين في الجدول (03) .

جدول 3. نتائج إختبار KMO وإختبار Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,539
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	3037,251
	ddl	2080
	Signification	,000

المصدر : مخرجات برنامج SPSS V22.0

بعد التأكد من تحقق الكروية مما يسمح لنا بإجراء التحليل العاملي الإستكشافي للمقاييس المستخدمة في الدراسة، وذلك بإستخراج العوامل الكامنة لمحددات الفشل مع الإشارة إلى تحديد عدد العوامل بسبعة (07) وهذا من أجل مقارنتها مع ما تم تضمينه في أداة الدراسة، قصد التحقق من مدى الصدق البنائي للنموذج .

وبعد إجراء تحليل عاملي إستكشافي بإستخراج المركبات الأساسية المحددة بـ سبعة عوامل كما هو مبين في الملحق (03)، ضمن جذور كامنة أكبر من الواحد الصحيح (Eigenvalues > 1.898)، فقد بلغت قيمة نسبة التباين المفسر 28.516% من التباين الكلي، كما أشارت النتائج إلى أن عامل واحد بجذر كامن كبير مقارنة ببقية العوامل الأخرى والذي بلغ 4.230 والذي فسر ما قيمته 6.508 من التباين الكلي، وقد أظهرت نتائد الندوير المتعامد للعوامل بإستخدام طريقة التباين الأقصى Varimax تقارب في قيم الجذور الكامنة للعوامل السبعة، حيث إنخفض قيمة الجذر الكامن للعامل الأول إلى 3.873 وبقيم متقاربة للعوامل الست الأخرى إذ تراوحت ما بين 2.971 و 2.044، وهذه الأخيرة تمثل قيمة الجذر الكامن للعامل السابع.

أفرزت عملية التدوير المتعامد عن إعادة توزيع للعبارات على العوامل السبعة، لهذا سنقوم بمقارنة المكونات الأصلية التي تم اعتمادها في أداة القياس عند التوزيع مع ما نتج من توزيع للعبارات على العوامل من خلال التحليل العاملي الإستكشافي حسب القيمة الكبرى لتشبع (Loading) العبارة مع ذلك العامل، والجدول (04) يبين نتيجة المقارنة .

جدول 4. المقارنة بين توزيع العبارات على مقياسها الأصلية وبين العوامل المستخرجة من التحليل العاملي الإستكشافي للمحددات فشل المؤسسات (ص.و.م) عينة الدراسة

المكونات الأصلية	مدى العبارات	عدد العبارات الناتجة عن التحليل العاملي الإستكشافي							عدد العبارات	نسبة العبارات في العامل الأصلي
		الجوانب الإدارية	الموارد البشرية	الجوانب الفنية	السياسات التسويقية	الهيكلة المالية	الموافقة والدعم	المؤثرات الخارجية		
الجوانب الإدارية	1 – 10	**04**		4	1		1		10	%40
الموارد البشرية	11 – 17		**04**	1	1		1		07	%50
الجوانب الفنية	18 – 25	2		**04**		1		1	08	%66,67
السياسات التسويقية	26 – 36			1	**06**	3	1		11	%54,55
الهيكلة المالية	37 – 47	2				**09**	1		12	%75
الموافقة والدعم	48 – 59					2	**08**	1	11	%72,73
المؤثرات الخارجية	60 – 69	1					1	**08**	10	%80
عدد العبارات في العامل الناتج	1–69	9	4	10	8	15	13	10	69	
نسبة العبارات في العامل الناتج		13,04	5,8	14,49	11,59	21,74	18,84	14,49	%100	
النسبة الافتراضية		14,49	8,7	8,7	15,94	17,39	17,39	17,39		

المصدر : من إعداد الباحثين

تشير النتائج المبينة في الجدول (04)، إلى أن تشبع العبارات في مكونها الأصلي فاقت نسبة 50%، ما عدى عامل الجوانب الإدارية الذي بلغت نسبة العبارات المستخلصة في العامل الأصلي 40%، وربما يرجع ذلك إلى كون عدد العبارات التي تشبعت منها في عامل الجوانب الفنية 04 عبارات، وبعبارة واحدة لكل من السياسات التسويقية والمرافقة والدعم. وبشكل عام يمكن الإدعاء بتحقق الصدق البنائي لأداة قياس فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.3 التحليل العاملي التوكيدي

بعد فحص الصدق التكويني (البنائي) لنموذج فشل المؤسسة، فإننا سوف نقوم في هذه المرحلة بالتأكد من الصدق الداخلي للمقياس وذلك بإستخادم التحليل العاملي التوكيدي، الذي يعتمد على توزيع العبارت وفق لتشبعاتها القصوى على العوامل، وبالإعتماد على برنامج AMOS في عملية تمثيل النموذج الهيكلي للدراسة، سنحصل على الشكل المبين في الصورة الآتية؛

شكل 2. النموذج العاملي التوكيدي للدراسة

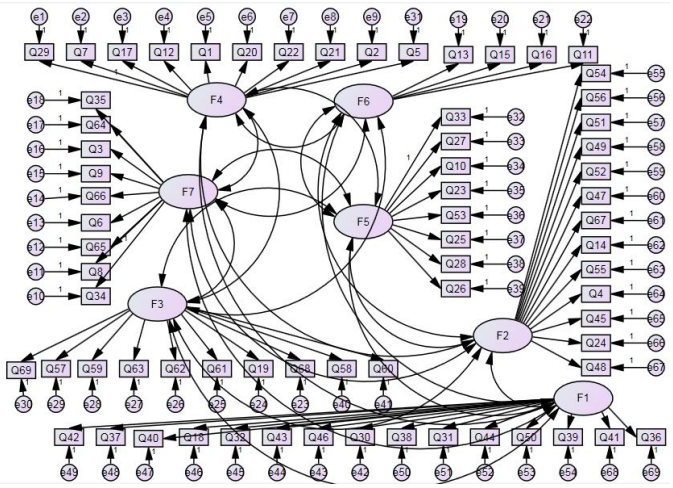

المصدر : مخرجات برنامج SPSS V22.0

جاءت نتائج تقييم جودة المطابقة لتحليل العاملي التوكيدي المبين في الشكل أعلاه، وذلك بالإعتماد على سبعة معايير للحكم على مدى ملائمة النموذج المقدر، كما هو مبين في الجدول (05).

جدول 5. معايير الحكم على جودة ملائمة النموذج

المؤشر	معيار القبول	قيمة المؤشر
مربع كاي(χ^2)	-	2717.539
درجة الحرية DF	-	2058
مستوى الدلالة	غير دال	0.000
مربع كاي المعياري (χ^2 / df)	أكبر من 3	1.320
مؤشر جودة التوفيق GFI	أكبر من 0.9	0.742
مؤشر جودة التوفيق المعدل AGFI	أكبر من 0.8	0.723
مؤشر جودة التوفيق المقارن CFI	أكبر من 0.9	0.509
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي RMR	أقل من 0.1	0.116
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التقدير RMSEA	أقل من 0.08	0.039

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج AMOS V22.0

تظهر نتائج جودة المطابقة بأن قيم المحكات أقل من المستوى القبول، ما عدى معاير RMSEA الذي بلغ 0.039 وهو ما يتوافق والقيمة المعيارية للمحك، ونظرا لعدم ملائمة باقي مؤشرات جودة ملائمة النموذج، فإنه يتوجب علينا الاستجابة للتعديلات المقترحة من طرف برنامج AMOS مع مراعاة التبسيط، والمتمثل في حذف بعض العبارات ذات الأوزان الضعيفة وذلك بشكل متتابع أو بالربط بين اخطأ القياس إذا كان يمكن تبرير ذلك أو باقتراح نقل مؤشر ما إلى مقياس معين .

وبعد الاستجابة إلى بعض التعديلات المقترحة، إلى غاية الحصول على جودة المطابقة المطلوبة، فقد تم إجراء مجموعة من التعديلات والمتمثلة في حذف بعض العبارات وتحويل البعض الأخر إلى عوامل أخرى، إلا أن وصلنا إلى نموذج التحليل العاملي التوكيدي الذي تأخذ نتائج محكات جودة ملائمة النموذج القيم الأتي :

جدول 6. معايير الحكم على جودة ملائمة النموذج المعدل

المؤشر	مربع كاي المعياري	مؤشر جودة التوفيق GFI	مؤشر جودة التوفيق المقارن CFI	مؤشر RMR	مؤشر RMSEA
القيمة	1.284	0.966	0.798	0.094	0.036

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج AMOS V22.0

تظهر نتائج الجدول تحسن محكات جودة ملائمة النموذج المعدل، حيث أرتفع مؤشر جودة التوفيق (GFI) إلى 0.966 وهو أعلى من المحك القبول(0.9)، كما أن مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي RMR إنخفض إلى أقل من 0.1 والذي بلغ (0.094)، مما يدعم جودة ملائمة النموذج المقترح.

كما أنه للتأكد من الصدق التقاربي لمختلف مؤشرات المقاييس، وفيما إذا كانت تنتمي إلى المقياس دون غيره، فقد تم القيام بالفحوصات الثلاثة الآتية :

- موثوقية العبارات بشكل مستقل (Item Reliability)، والذي يجب أن يكون المؤشر تشبع على العامل المكونة له (Factor Loading) بأكثر من 0.3 حسب معيار كوهين؛

- فحص متوسط التباين المستخلص AVE (**Average Variance Extracted**) والذي يعتبر أحد أهم شروط الصدق التقارب داخل الإستبانة، على أن يكون معدل التباين المستخلص عند كل مقياس من مقاييس النموذج تعادل أو تفوق 0.5؛

- فحص الموثوقية المركبة CR (Composite Reliability) على أن تكون هي الأخرى تفوق أو تعادل 0.7 حسب محك Bagozzi؛

والجدول رقم (07) يتضمن نتائج الصدق و الثبات للنموذج النهائي للتحليل العاملي على النحو الأتي؛

جدول 7. نتائج الصدق والثبات لنموذج التحليل العاملي التوكيدي المعدل

المحددات	الفقرة	الوزن Loading	الثبات المركب CR	متوسط التباين المستخرج AVE
الهيكلة المالية (F1)	Q18	0,369	0.8089	0.5284
	Q30	0,42		
	Q31	0,446		
	Q32	-0,409		
	Q36	0,603		
	Q37	-0,358		
	Q38	-0,446		
	Q39	0,508		
	Q40	0,374		
	Q41	0,562		
	Q42	0,305		
	Q43	0,384		
	Q44	0,451		
	Q46	0,402		
	Q47	0,341		
	Q49	0,457		
	Q50	-0,484		
الموافقة والدعم (F2)	Q14	-0,351	0.7767	0.5798
	Q45	0,312		
	Q51	0,579		
	Q52	0,422		
	Q54	0,691		
	Q55	0,302		
	Q56	0,559		
	Q67	0,414		
المؤثرات الخارجية (F3)	Q19	0,462	0.7823	0.6821
	Q57	0,321		
	Q58	0,514		
	Q60	0,623		
	Q61	0,392		
	Q62	0,435		
	Q64	0,394		
	Q68	0,524		
الجوانب الفنية (F4)	Q01	0,368	0.8178	0.5226
	Q02	0,518		
	Q05	0,588		
	Q07	0,292		
	Q17	-0,32		
	Q20	0,357		
	Q21	0,513		
	Q22	0,36		
السياسات التسويقية (F5)	Q11	0,537	0.848	0.4612
	Q12	0,360		
	Q15	0,311		
	Q16	0,343		
	Q66	0,355		
الموارد البشرية (F6)	Q10	0,413	0.7997	0.5472
	Q23	0,382		
	Q27	0,451		
	Q28	0,343		
	Q53	0,358		
الجوانب الإدارية (F7)	Q3	0,297	0.8657	0.4775
	Q35	0,448		
	Q59	0,355		
	Q63	0,404		
	Q65	0,343		
	Q9	0,332		

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج AMOS V22.0

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (07)، إلى أن كافة محكات متغيرات الدراسة في النموذج النهائي متطابقة مع قيمة المحك المطلوبة، حيث أن جميع تشبعات العبارات على العوامل المكونة لها تجاوزت القيمة 0.3، كما أن نلاحظ تحقق الثبات المركب (CR) لجميع العوامل والذي تجاوزت قيمها 0.7 أما محك متوسط التباين المستخرج فقد إستجابة جميع العوامل إلى مستوى القبول (0.5)، ما عدى العاملين المتعلقين بالسياسات التسويقية والجوانب الإدارية، ولعل مرد ذلك إلى قلت إهتمام أصحاب المؤسسات عينة الدراسة بهاذين المحددين، كما يبين ذلك ترتيبهما الأخير من حيث أهميتهما في التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. الخاتمة:

إن عملية محاكاة نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد عوامل ومحددات كيفية، يطلب التأكد من دقة أداة القياس كونها تركز على إتجاهات أصحاب المؤسسات، وذلك في ظل خصوصياتهم الإدارية كحرية العمل وإنفرادية القرار و الملكية الخاصة، وأخرى مالية كإعتمادها على التمويل الذاتي وكذا التمويل العائلي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى ، أيضا فيما يخص الخصوصيات المتعلقة بالسياسات التسويقية ، الجوانب الفنية ، طبيعة الموارد البشرية ، ويضاف كذلك المساعدات التي تحضي بها فيما يخص التوجيه و الترقية من خلال إستحداث العديد من الهيئات و المنظمات التي تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم الدعامات اللازمة لتطوير هذه الفئة من المؤسسات والمتمثل في منظمات التكافل المتخصصة كمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، أما بالنسبة للهيئات الداعمة فمنها ما هو في شكل وكالات وطنية كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و كذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة (ANGEM) ، وأخرى في شكل صناديق وطنية ، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ، صندوق ترقية

التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات (FPCI) وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI) ، فعلى الرغم من أن الهدف من هذه السياسات و البرامج في حال تم اللجوء إليها مع توفر الشروط و المعايير للإستفادة منها ، يتمثل في التأطير وتقديم المساعدات بالتركيز الإهتمام أكثر على الجوانب المالية ، إلا أن الغاية منها تخفيف حدة المؤثرات الخارجة عن سيطرة المؤسسة، وعليه فقد تم الأخذ بتأثير هذه العوامل بشكل عام من خلال صياغة نموذج يمكن من الكشف عن حالة الفشل قبل حدوثه ، إذ يعتبر كل عامل على أنه مفسر لجانب محدد من جوانب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هذا وقد صلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في النقاط الأتية؛

- تم الكشف عن وجود تأثيرات ذات أهمية نسبية عالية لعوامل الفشل (الهيكلة المالية ،الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم والمرافقة، المؤثرات الخارجية) بصفة مستقلة وكلا على حدا، وبالتالي تم إعتبارها كمؤشرات تساعد على التنبؤ بفشل المؤسسة ذات الظروف المماثلة للعينة المختبرة ؛

- فيما يخص التأثيرات المتفاعلة لعوامل الفشل فقد بينت النتائج إلى أن هناك دلالة إحصائية للمحددات مجتمعة ، ولا يمكن الإستغناء عن أي منها ، وفي ذات السياق لاحظنا تباين في درجة أهمية هذه المحددات، وذلك بالإعتماد على معيار المتوسط الحسابي لكل منها ، حيث أن المحدد الأكثر أهمية كان فيما يتعلق الموارد البشرية ثم تلا ذلك محدد الهيكلة المالية وذلك بقيمة المتوسط لكل منهما على التوالي (3,52) و (3,42)، بينما المراتب الثلاثة الموالية فقد كانت من نصيب المرافقة و الدعم بمتوسط حسابي (3,27) ، محدد المؤثرات الخارجية بـ (3,26) ثم محدد الجوانب الفنية بـ (3,23) ، أما بالنسبة للمحددين اللذين جاءا في أخر إهتمام أفراد العينة من حيث التأثير على فشل المؤسسات كانت للسياسات التسويقية ثم يليه المسائل المتعلقة بالجوانب الادارية ؛

- تم التوصل من تحليل البيانات إلى صياغة نموذج يمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة الإقتصادية التي لها ذات الخصوصية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعتمد على عملية فحص العوامل المتمثلة الهيكلة المالية ،الجوانب الإدارية ، الجوانب الفنية ، الموارد البشرية ، السياسات التسويقية ، الدعم و المرافقة ، المؤثرات الخارجية؛

- تأكد الدراسة من أن لمعيار الحجم تأثير على إحتمالية فشل المؤسسة، حيث كلما قل حجم المؤسسة كلما كان إحتمال فشلها أكبر والعكس صحيح، إذ تنخفض إحتمالية الفشل في المؤسسات ذات الحجم الكبير، وهو ما أكده دراسة كل من Churchill و Star and Massel ، ولعل أهم سبب يتمثل في قدرت هذا النوع من المؤسسات على إمتلاك إمكانيات أكبر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر من تلك التي أقل منها حجما .

5. قائمة المراجع

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02 .

2.محمد مطر (2006)"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني :الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية" ط2، دار وائل للنشر و التوزيع - عمان الأردن.

3.محسن أحمد الخضيري، (1996) "الديون المتعثرة :الظاهرة ، الأسباب ، العلاج" إيتراك للنشر والتوزيع – القاهرة ، مصر .

4.وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار(2010)" استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية " مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32.

5.حاكم محسن محمد، علي عبد الامير فليفل(2018) " استخدام دالة Z-score للتنبؤ بإفلاس الشركات " على الرابط : https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105842. (2018/06/14)

6.علي شاهين ، جهاد مطر (2011) " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) –غزة ، فلسطين ، مجلد 25 .

7.زهـراء صـالح الخيـاط (2014) " أسـتخدام نمـوذج Sherrord للتنبـؤ بفشـل المصـارف : دراسـة تطبيقيـة لعينـة من المصـارف الاهليـة في محافظـة نينـوى للمـدة 2007-2009" مجلـة تنميـة الرافدين، العدد 115، المجلد 36.

8.ريحـان الشـريف (2007) " التعثـر المـالي : المراحـل، الأسـباب والطـرق وإجـراءات المعالجـة"، مجلـة العلـوم الإجتماعيـة والإنسانية، تصدر عن جامعة باتنة -الجزائر، العدد 16 المجلد 08.

9.A. Bunyaminu & S. Bashiru (2014) "Corporate Failure Prediction: A Fresh Technique for Dealing Effectively With Normality Based On Quantitative and Qualitative Approach" International Journal of Financial Economics, Vol. 2, No. 1.

10. J.F.Daigne(1986) "dynamique de redressement d'entreprise "éd d'organisation, Paris.

6. الملاحق

ملحق 1. أداة الدراسة

يرجى وضع العلامة (✓) أمام الإجابة المناسبة من أجل تحديد البيانات الخاصة بالبحث :

1. **الجنس**: ذكر ( ) ؛ أنثى ( ) .
2. **السن**: من 19 إلى 30 سنة ( ) ؛ من 31 إلى 40 سنة ( ) ؛ من 41 إلى 50 سنة ( ) ؛ أكثر من 50 سنة ( ) .
3. **المستوى التعليمي**: ثانوي فما أقل ( ) ؛ جامعي ( ) ؛ دراسات عليا ( ) .
4. **تاريخ بداية النشاط** : .....
5. **إطار إنشاء المؤسسة**: إطار خاص ( ) ؛ في إطار ANSEJ ( ) ؛ في إطار ANDI ( ) ؛ إطار أخر ( ).
6. **صنف المؤسسة**: أقل من 10 عمال( ) ؛ من 10 إلى 49 عامل( ) ؛ من 50 إلى 250 عامل( ) .

المجال الأول : الجوانب الإدارية

الرقم	العبارة
1	تركيز الدور على شخص واحد (صاحب المؤسسة يقوم بأداء كل الأعمال)
2	تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ،كإستغلال أغراض المؤسسة لتحقيق المصالح الشخصية
3	إفتقاد المدير لبعض القدرات غير الرئيسية كتخفيض أسعار السلع وأو الخدمات وغيرها من القرارات على حساب الوضعية المالية للمؤسسة
4	تركيز تدفق المعلومات على الجانب المالي و إهمال الجوانب التكميلية الأخرى
5	حاجة المسيرين إلى مستوى مرتفع من الإدراك و الفهم للمعلومات المتاحة للتشخيص الواقعي لمواطن الإختلال التي ستقود إلى الفشل
6	عدم توجيي الدقة في إعداد قوائم الإحتياجات إلى جانب غياب نظام لترشيد التكاليف
7	التركيز على الحلول التي يجب أن يتوصل إليها بدلا من التركيز على الإجراءات المتبعة
8	قلة مرونة و إستعمال التقنيات الكمية للتسيير في معالجة المشاكل التي يمكن أن تعبر عنها بالأرقام مع غياب أرشيف بالحالة السابقة
9	تداخل الصلاحيات في بعض الأحيان بين الأفراد لعدم وجود مدونة واضحة تبين مختلف الوظائف مع توصيف لمختلف المهام المنوطة بكل وظيفة بالمؤسسة
10	وجود صراعات بين رؤساء الوحدات الإدارية

المجال الثاني : الجوانب الفنية

الرقم	العبارة
11	عدم قيام نشاط المؤسسة على أساس إقتصادي سليم (غياب دراسة الجدوى الإقتصادية للنشاط)
12	إقرار توسعات في الأنشطة تفوق الإمكانيات المادية و المالية للمؤسسة
13	التدهور السريع في الأصول الثابتة نتيجة إعتماد أسلوب الصيانة العلاجية
14	15الإعتماد على إستخدام تكنولوجيا إنتاجية تقليدية مقارنة مع المنافسة منها
15	تدني الالتزام بمتواصفات الفنية لمستوى الجودة في المنتجات لغياب التجديد في مناهج العمل
16	تغليب الإستثمار في الأصول الثابتة على حساب الأصول المتداولة مما يقزم من مهمة الحصول على النقد بالسهولة و السرعة المطلوبة
17	تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة

المجال الرابع : السياسات التسويقية

الرقم	العبارة
26	التحول التدريجي في أذواق المستهلكين إلى شراء سلع أو طلب خدمة بديلة
27	الدخول إلى أسواق جديدة دون توفر معلومات وافية عنها
28	عدم القدرة على تطوير منتجات جديدة بسبب عدم متابعة و دراسة متطلبات و إحتياجات السوق المتنامية
29	تدني جودة بعض المنتجات الرئيسية نتيجة غياب التحسين المستمر للأساليب الإنتاجية
30	الرغبة في الحصول على حصة أكبر بدافع المنافسة و الربح غير النية على قدرات المؤسسة
31	إرتفاع أسعار منتجاتها مقارنة بالمنتجات البديلة
32	الكساب المؤسسة حصة سيئة
33	عدم إنتظام مصادر التوريد للمواد الأولية وذلك لصعوبة الحصول عليها بالسعر و الجودة المناسبين و بالكمية و الوقت المطلوبين
34	سوء القيام بعمليات الترويج من حيث اختيار منافذ للترويج غير مناسبة للمستهلك أو مكلفة أو غير نشيطة
35	سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبتها و إنخفاض كفاية الحملات الإعلانية سواء في مضمونها، أو شكلها أوي توقيتها أو في اختيار وسيلة الإعلان
36	عدم مناسبة سياسات التسعير و الإئتمان (البيع بالأجل) التي تستخدمها المؤسسة في تسعير منتجاتها أو في يمنها وتقديمها

المجال الخامس : الهيكلة المالية

الرقم	العبارة
37	ضعف مقدرات المؤسسة بما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم من مختلف المصادر المتاحة
39	عجز المؤسسة على تحصيل ديونها في توزيع استحقاقها
38	التوسع في استخدام الائتمان التجاري (الشراء بالأجل) لتمويل المخزونات
39	المبالغة في المصروفات بما لا يتناسب مع الإيرادات المحققة
40	مواعيد إستحقاق الإلتزامات أسرع من مواعيد تحصيل الإيرادات المؤسسة
41	تزايد مضطرد في حجم الديون من خلال طلب تسهيلات جديدة غير مبررة
42	المستوى المرتفع للمبيوتة يقود إلى حدوث إنخفاض في تحقيق المؤسسة لأرباح
43	مدى المائمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة و التوقيتات (متداولة ، ثابتة)
44	اللجوء إلى إجراءات احتياسية الإبداعية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة كتضخيم القيمة الرأسمالية خاصة العقارية بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية
45	إرتفاع تكلفة القروض مقارنة بالعائد المنتظرة منها
46	عدم التوازن بين نمو إلتزامات المؤسسة و قدرتها على تحقيق التدفقات نقد من عملياتها
47	اللجوء إلى الإقتراض من أجل تسديد الديون المستحقة أو المطالبة بتأجيل سدادها في توزيع لاحقة

المجال السادس : المرافقة و الدعم

الرقم	العبارة
48	تركيز المرافقة و الدعم على الجوانب المالية على حساب الجوانب الفنية و التسييرية و المسائل القانونية
49	ضعيفة الإنسجام مع آليات التعاون بين المؤسسات المالية و البنوك غير المشجعة لهيئات الدعم
50	الحد من مستوى الإستقلالية الذي ترغبون في الإحتفاظ به
51	غياب المعلومات الدقيقة من أجل كشف العقبات و الأخطاء الخفية التي يمكن تفاديها إذا ما تم إكتشافها في الوقت المناسب
52	التوجه إلى إعادة توجيه حاملي المشاريع إلى مشاريع أخرى على أساس النشاطات المستهدفة من الهيئة المرافقة
53	قصر فترة المساعدة (فترة الإعفاء من المطالبة بالأقساط 12 شهر فقط)
54	التركيز على إنشاء المؤسسة أكثر من تدعيم القائمة منها
55	الإكتفاء بالدراسات الإدارية لطلبات دعم المبادرات الشخصية
57	تفشي الخطر المعنوي الناجم عن الإفراط في تدخل الحكومة أو المؤسسات المالية نتيجة المشاركة في تحمل جزء من أخطاء الفشل
58	ضعف إجراءات المساءلة الحكومية في مجال قوانين الإئتمان المصرفي
59	عدم استجابة الهيئات و البرامج الداعمة لمطالبنا بالدعم والمساندة في الوقت المناسب

المجال الثالث : الموارد البشرية

الرقم	العبارة
18	إرتفاع معدل دوران العاملين (تسيح العمالة الفائضة عن حاجة في كل مرة)
19	الإفتقار إلى العمالة الماهرة (جذب المؤسسات الكبيرة لها)
20	الإعتماد على التوظيف العائلي وليس على أساس الإنتقاء خاصة في المناصب الحساسة
21	التمييز بين العمال عند فرض عقوبات على أصحاب السلوكيات التي لا تتناسب مع القيم الأساسية للعمل
22	إستياء الموظفين من الظروف المحيطة بالعمل غير التشجيعية على التصريح بآرائهم لتصحيح الأداء السيئ
23	عدم وضوح أدوار و مسؤوليات الموظفين داخل المؤسسة
24	إنخفاض الروح المعنوية للعاملين و تولد فكرة ترك العمل بالمؤسسة (تدهور معنوية العاملين)
25	سياسة الإعتماد على العامل الأجير بدل من الموظف

المجال السابعة : المؤثرات الخارجية

الرقم	العبارة
60	التغييرات المستمرة في القوانين و اللوائح و السياسات الحكومية
61	إنخفاض القدرة الشرائية لدى مستهلكين منتجات مؤسستنا
62	السياسات الضريبية التي تفرضها الدولة على نشاط المؤسسة (TAP)، وعلى وارداتها من السلع و الخدمات (IBS) ، و على موظفيها(IRG) ، بالإضافة إلى التي تفرضها على مستهلكيها (TVA)
63	التسهيلات الحكومية المتزايدة لاستقطاب الشركات الأجنبية المنافسة
64	دخول عدد من المنافسين أكثر قدرة على منافسة من مؤسستنا
65	تأثيرات المنتجات التنافسية المستوردة (ضعف القدرة التنافسية المحلية)
66	سياسات التسعير الخاصة التي تتبعها الدولة بالنسبة للمنتجات الأساسية
67	الإختلالات الناجمة عن تغيرات متتابعة في بيئة الإقتصاد الوطني
68	تطهير بعض القطاعات الإقتصادية ذات العلاقة بنشاط مؤسستنا
69	العدوى : إنتقال فشل مؤسسة ما وتأثيرها على مؤسسة أو مؤسسات أخرى

ملحق 2. الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الإرتباط لمقاييس فشل المؤسسة

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
D1	217	3,0733	,41268	-,270	,165	,369	,329
D2	217	3,5246	,52107	-,194	,165	-,122	,329
D3	217	3,2327	,51143	-,301	,165	,035	,329
D4	217	3,1332	,37828	,314	,165	-,035	,329
D5	217	3,4251	,40145	-,421	,165	,529	,329
D6	217	3,2765	,43807	-,181	,165	-,403	,329
D7	217	3,2631	,49329	-,326	,165	-,107	,329
N valide (liste)	217						

Corrélations

		D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7
D1	Corrélation de Pearson	1	-,012	-,065	,163	,093	,014	,071
	Sig. (bilatérale)		,860	,340	,016	,174	,838	,298
	N	217	217	217	217	217	217	217
D2	Corrélation de Pearson	-,012	1	,047	-,057	,085	,022	,150
	Sig. (bilatérale)	,860		,487	,404	,210	,751	,028
	N	217	217	217	217	217	217	217
D3	Corrélation de Pearson	-,065	,047	1	,050	,075	,155	,118
	Sig. (bilatérale)	,340	,487		,463	,270	,022	,084
	N	217	217	217	217	217	217	217
D4	Corrélation de Pearson	,163	-,057	,050	1	,035	,072	-,062
	Sig. (bilatérale)	,016	,404	,463		,605	,291	,365
	N	217	217	217	217	217	217	217
D5	Corrélation de Pearson	,093	,085	,075	,035	1	,015	-,096
	Sig. (bilatérale)	,174	,210	,270	,605		,825	,160
	N	217	217	217	217	217	217	217
D6	Corrélation de Pearson	,014	,022	,155	,072	,015	1	,091
	Sig. (bilatérale)	,838	,751	,022	,291	,825		,181
	N	217	217	217	217	217	217	217
D7	Corrélation de Pearson	,071	,150	,118	-,062	-,096	,091	1
	Sig. (bilatérale)	,298	,028	,084	,365	,160	,181	
	N	217	217	217	217	217	217	217

ملحق 3. نتائج التباين المفسر الكلي

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	4,230	6,508	6,508	4,230	6,508	6,508	3,873	5,959	5,959
2	3,352	5,156	11,665	3,352	5,156	11,665	2,971	4,571	10,530
3	2,485	3,823	15,488	2,485	3,823	15,488	2,794	4,298	14,828
4	2,311	3,555	19,043	2,311	3,555	19,043	2,369	3,645	18,473
5	2,174	3,344	22,387	2,174	3,344	22,387	2,259	3,475	21,948
6	2,086	3,209	25,597	2,086	3,209	25,597	2,226	3,424	25,372
7	1,898	2,920	28,516	1,898	2,920	28,516	2,044	3,144	28,516
8	1,785	2,746	31,262						
9	1,671	2,571	33,834						
.									
.									
64	,217	,334	99,715						
65	,186	,285	100,000						

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.